التعليم للجميع

هيلين بينوك وماريان هودجكين

شهدت العقود الماضية بعض التغيرات الإيجابية (رغم عدم اتّساقها) في السياسة الأمريكية الخاصة بقبول اللاجئين، كما حدثت بعض التغيرات على إرشادات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بخصوص إعادة التوطين، وأهمها تلك التغيرات التي تتعلق بشؤون اللاجئين من ذوي الإعاقة.

"لقد لاحظت الآن أن جميع الأطفال متشابهون وأنهم يحتاجون التقدير .إنني أحث وأناشد الآباء، مثلي، الذين لديهم أطفالاً معاقين ألا يعزلوهم، بل بدلاً من ذلك أن يتحلّوا بالواقعية ويعملوا على إعطائهم أفضل ما في الحياة « .والد الطفلة رانيا، البالغة من العمر 6 سنوات والتي حضرت المدرسة لمدة عامين في مخيم للاجئين داخليًا في السودان[1].

على الرغم من التحديات والعوائق التي يلاقيها المتعلمون النازحون ذوي الإعاقة والحاجة الواضحة للمزيد من الموارد الإنسانية والمالية، تظهر إمكانية التعليم الدمجي في أوقات الأزمات.

ووفقًا للجمعية الدولية للتنمية والمعاقين، يتعرض الأطفال ذوي الإعاقة، في أوقات الطوارئ والنزوح، لمخاطر الافتراق عن أسرهم أو عدم القدرة على النجاة من الخطر أو إيجاد الطريق إلى بر الأمان أو معرفة أسرهم. والأكثر من ذلك هو خسارة الأطفال والشباب، الذين حصلوا من قبل على خدمات الدعم، للأجهزة المساعدة أو مساعدات الحركة والتنقل التي استخدموها وذلك خلال النزوح مما سيقلل من مستواهم السابق في العمل والاستقلالية.

ويمكن أن يوفر التعليم دوراً في الحماية في حالات الطوارئ بتوفير الرسائل الأساسية المنقذة للحياة والمكان الآمن حيث يجتمع الأطفال والشباب ويتلقوا الرعاية والدعم من الكبار المسؤولين. لقد وضحت بادئ ذي بدء الحاجة لتقديم الخدمات الدمجية –وكذلك التوجيه للقيام بذلك .وخلال عملية توافق الآراء حول ما يجب أن يكون عليه هذا التوجيه، تقدم الشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ آيني) كتيبًا حول المعايير الدنيا للتعليم :التأهب، والإغاثة والإنعاش[2]، والذي يمثل المرشد للتعليم الشمولي في أوقات الأزمات وما بعدها وكذلك إطار العمل المشترك للتصميم والتنفيذ والمراقبة والتقييم إلى جانب الدعم ووضع السياسات .ويعد كتيب آيني حول المعايير الدنيا للتعليم رفيقًا رسميًا لكتيب مشروع سفير [3] المعايير الدنيا في مجال التعامل مع الكوارث والذي تم تحديثه مؤخرًا .والشمل هو من الموضوعات الرئيسة والمعممة الآن في كتيب آيني على وجه عام.

ومع أهمية وجود أسس قانونية ومعيارية واضحة لمحاسبة الحكومات والوكالات الإنسانية، فإنه يلزم اتخاذ الخطوات التي تجعل منها حقيقة .ويمثل الخوف من "صعوبة" الشمل في أوقات الأزمات أحد العوائق التي تحول دون إحراز تقدم في حماية وشمل الأشخاص ذوي الإعاقة عند الاستجابة لحالات الطوارئ ومن ثم لا تتخذ أي خطوات. كذلك من المهم توضيح أن الالتزام بالشمل ليس طلبًا للمستحيل أو وصولاً لأهداف غير واقعية بل أن تكون بالأحرى مبادئ الشمل أساسًا للعمل والسؤال عن المستبعدين حاليًا من التعليم والمشاركة وما يمكننا جميعًا فعله لتحسين الوضع.

المواقف الصعبة وكسر الحواجز

يلزم، عند مناقشة التحديات لضمان إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للتعليم في الأزمات، اعتبار الحواجز الموقفية والبيئية إلى جانب الطلب والعرض.

---

[1] الاقتباس قدمته الرؤية العالمية التي يتضمنها دليل الجيب حول التعليم الدمجي(آيني 2009)والمتاح على www.ineesite.org/inclusion العربية :عند طلبك للنسخة العربية فإننا قد نتمكن من تزويدك برابط لهذه أيضًا إذ تم الانتهاء تقريبًا منها!

[2] العربية:
http://tinyurl.com/INEE-Standards-Ar
للحصول على نسخة مطبوعة مجانية يرجى المراسلة على:
j.jaafar@unesco.org
للحصول على نسخة مطبوعة مجانية يرجى المراسلة على:
mvillarroel@sccsur.org

[3] http://www.sphereproject.org

وفي وقت نزوح الجماعات، تقل إمكانية الوصول إلى المرافق المدرسية وقد تستغرق الرحلة إلى المدرسة مسافة أطول وربما تكون أكثر خطورة أو غير مألوفة، مما يعني أن الأطفال ذوي الإعاقة هم الأكثر عرضة للبقاء في المنزل. وعادةً ما يتأثر الأطفال أو الشباب ذوي الإعاقة على نحو غير متناسب عندما تتضرر المدارس أو لا تتم صيانتها جيدًا إذ قد يتعسر الوصول إلى الفصول الدراسية ولا تتاح المقاعد المناسبة أو المرافق الصحية مما قد يكون مشكلة خاصة بالنسبة للفتيات .ومن ناحية أخرى، فقد لا يرغب المعلمون في قبول الأطفال المعاقين في فصولهم لاعتبارهم أنهم عبء أو مثيرون للفوضى أو غير قادرين على التعلم، ويرى بعض المدرسين أنهم في حاجة لتدريب خاص لمساندة الأطفال المعاقين.

وحيثما تكون الأسر غير قادرة على دفع رسوم المدارس أو شراء المتطلبات الضرورية فإنها تعطي الأولوية للأطفال الأصحاء .ومن الوارد بقاء بعض الأطفال من ذوي الإعاقة في المنزل للمواراة من الغرباء ولذلك فلا يمكن حضورهم المدرسة .وقد تشعر الأسر بأن أطفالهم ذوي الإعاقة لن يتمكنوا من النجاح في أي مدرسة تقليدية.

قد تختلف السياقات على نحو كبير ويجب على الفاعلين الإنسانيين العمل جاهدين لتجنب الافتراضات .فعلى سبيل المثال، وجدت دراسات الحالة المجراة على الأشخاص المعاقين والنازحين جراء الصراع في موزمبيق أن هناك دع مجتمعيًا قويًا للشمل خلال الأزمة حيث حملت العديد من العائلات الفارّة الأشخاص المعاقين معها لمسافات طويلة على الرغم من ملاقاة الكثير من المخاطر والمصاعب نتيجة لذلك.

وينبغي أن تسأل تقييمات الاحتياجات الإنسانية دومًا أي مستفيدين أسئلةً بسيطةً والتي تركز على الشمل مثل: "من هم الأكثر استبعادًا من التعليم قبل حالة الطوارئ؟ ومن الأرجح استبعادهم الآن ولماذا؟ " وما هي أفضل التقديرات لأعداد الأشخاص المتأثرين بناءً على ذلك؟ كذلك يجب أن يطرح المقيّمون أسئلة محددة حول موقف الأشخاص النازحين وما إذا كان ممكنًا الحديث إلى الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات الأشخاص المعاقين.

علاوة على ذلك فيجب أن يعرف العاملين بالتخطيط والميزانية أن سيكون هناك عددٌ من الأشخاص المعاقين(والمستبعدين أيضًا) والذين سيحتاجون إزالة بعض العوائق إن كانوا سيشاركون في الخدمات .فإذا احتاجت الميزانية التحديد قبل التأكيد على احتياجات الأشخاص المهمشين فسيجب دمج بند ميزانية "الشمل" المرن .وعلى أقل تقدير، فمن المرجح أن نسبة حوالي % 10 من السكان المستهدفين والذين عانوا من الإعاقة قبل الأزمة قد اعتادت الانتفاع بدعم تكلفة حصول الأشخاص المعاقين على الخدمات.

وبعد التقييم الأوليّ، يلزم أن تلعب التدخلات في حالات الطوارئ دورًا لضمان المعلومات الأكثر دقة حول القضايا التي تواجه الأشخاص المستبعدين وذلك في وقت كافٍ ومن ثم تنمية التدخلات المناسبة .ففي باكستان عام 2005 ، وبعد النزوح واسع النطاق الذي تسبب فيه زلزال كشمير، أقامت المنظمة السويدية لرعاية الأطفال مجالس تعليمية مجتمعية والتي ارتبطت بالمدارس المعاد تأهيلها .وتضمن كل مجلس مدرسة على الأقل طفلين والذين سُئلوا عن الإبلاغ عمن غاب من المدرسة ولم الاعتقاد بغياب هؤلاء الأطفال. فوجدت هذه المجالس أن البنات والأطفال ذوي الإعاقة كانوا غالبًا ما يبقون في المنزل لظن أسرهم بأن ذهابهم للمدرسة ليس آمنًا أو أنهم لن يستفيدوا من التعليم . أيضًا اتضح قلق المجتمعات من الطرق غير المألوفة المؤدية إلى المدرسة والتي تخللت مناطق وعرة، وخشي آباء الأطفال المعاقين من اصابة أو ضياع أطفالهم .وبدون البحث المتفتح، فسيمكن تفسير هذا العزوف عن إرسال الأطفال المعاقين إلى المدرسة كرفض تقليدي للشمل بدلاً من أن يكون مصدره الاهتمامات العملية .وما إن تم تحديد الأطفال، طوّر مجلس التعليم المجتمعي الخطط لتسهيل ذهابهم إلى المدرسة وأن تكون لديهم الخبرة الإيجابية عند ذهابهم إليها[4].

ويمكن، عند تحديد العوائق التي تجابه شمل الأطفال والشباب ذوي الإعاقة، أن يعمل ممارسوا التعليم مع المجتمعات والحكومات المحلية لاستغلال الفرص التي توفرها حالات الطوارئ للتشجيع على تغيير الممارسات والمواقف الإقصائية:

- عند تطوير حملة" العودة إلى المدرسة" مع المجتمع المحلي والتأكيد على أن لكل طفل نفس الحقوق في التعليم وأن إرسال جميع الأطفال إلى المدرسة مناسب وآمن
- لإعداد قوائم الأشخاص العاملين للبالغين المصطحبين الأطفال إلى المدرسة وخاصة مساعدي ذوي الحركة المحدودة
- للعمل مع منظمات الأشخاص المعاقين والآباء لمعرفة أسباب معارضة العائلات تعليم أطفالها وإشراكهم للعمل مع المعلمين على قضايا التمييز أو حتى المساعدة في الفصول الدراسية حيثما يكون ذلك مناسبًا
- وقت(إعادة)بناء المرافق المدرسية، ويجب اعتبار كيفية توفير المزيد من المباني الجامعة ذات السلالم والأنوار الطبيعية والهواء المتدفق والجدران البيضاء لتحسين رؤية الأطفال

[4] دراسة الحالة من دليل الجيب حول التعليم الدمجي (آيني) 2009 ، صفحة14

- لإدراج رسائل التعليم الدمجي في تدريب المعلمين(والمخطط جعلها جزءٌ من استجابة التعليم لحالات الطوارئ)وإرشاد المعلمين والمتطوعين لكيفية إدارة الفصول المختلفة من خلال ترتيب الجلوس أوأنظمة الرفيق أو تطوير التعليم الدمجي والمواد التعليمية قليلة التكلفة[5].

- لإلقاء الضوء على الأمور الدمجية التي يقوم بها المعلمون وبرنامج التعليم و/ أو المجتمع من أجل تقوية الرغبة في ا لتحسين

في أوقات النزوح، لا تكون بيئة التعلم في العادة مثالية لأي شخص بغض النظر عما إذا كانوا معاقين أو أصحاء .ومن المرجح أن يعمل استثمار الجهود في تحسين إمكانية الوصول إلى الفصول الدراسية وضمان الأمن للمدرسة ومنها وتزويد المعلمين بتقنيات التعليم الدمجي والدعم على تحسين توفير التعليم لكل متعلم وخلق بيئة أكثر إمتاعًا للتعليم وإنتاج مجتمعات أكثر مشاركة وشمولية.

الاستنتاجات والتوصيات

لا يزال التعليم في حالات الطوارئ قطاعًا إنسانيًا جديدًا، على نحوٍ نسبي، والذي تتطور هياكله وقدراته وأدواته. بذلك فإن هناك فرصًا لإيجاد طرقٍ للعمل على ضمان البحث عن المستبعدين حاليًا وتضمينهم في الاستجابة لحالات الطوارئ:

- بسط فكرة التعليم الدمجي للعاملين في حالات الطوارئ ودعم جميع المعلمين والعاملين والمسؤولين والمتطوعين مع الوعي بأن العمل في التعليم الدمجي هو شيئ يمكن للجميع المساهمة فيه

- القيام بالتقييمات الدمجية وتصميم البرامج والمراقبة وتقييم مستوى الممارسة وتحدي خفاء الأطفال والشباب المعاقين أو المستبعدين أو المهمشين

- تشجيع المانحين لتوفير بنود التمويل المخصصة لذلك من أجل العمل مع أغلب المستبعدين واعتبار ارتفاع تكاليف كل مستفيد

- الطلب من الوكالات أن تبلغ عن الشمل بكل ما به من مظاهر إيجابية وسلبية. وعلى حد معرفة خبرة آيني فإن جهود التعليم الدمجي موثقة في الغالب لكن من المفهوم أن الوكالات تعزف عن تسجيل أي من تفشل في الوصول إليه .ويساعد تحديد ومعرفة صور التقصير الأخرين في التعلم وهذه هي خطوة هامة لمنح الأشخاص المستبعدين الظهور الذي يحتاجونه إذا كانوا سيتعاملون مع الشمل

يشمل فريق عمل التعليم الدمجي والإعاقة التابع للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ ممثلين من عدد من وكالات الأمم المتحدة والجمعيات الأهلية الدولية والمحلية وأكاديميون .ويدعم الفريق عضوية آيني وعمل مجموعة التعليم لتحسين أنظمة إدارة المعلومات وبناء القدرة والتوجيه الفني المتوفر لمن يعملون على توفير التعليم للمتعلمين ذوي الإعاقة والمضارين بالنزوح والأزمة. ولمعرفة المزيد، أو للانضمام، يرجى مراسلة الكاتبتين.

هيلين بينوك

h.pinnock@savethechildren.org.uk

هي مستشارة تعليمية بالمنظمة البريطانية لرعاية الأطفال والمتابعة لفريق عمل التعليم الدمجي والإعاقة التابع للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ.

ماريان هودجكين

marian@ineesite.org

هي منسقة خدمات التشبيك بآيني http://www.ineesite.org/inclusion

[5] يرجى ترقب دليل الجيب للتعليم الدمجي(آيني) القادم حول دعم تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة